الباب السادس

مشاكل وتحديات الاتحاد الأفريقي

من المشاكل

بعد خمسة أعوام على دخول الاتحاد الأفريقي حيز التنفيذ الفعلي، وحلوله محل منظمة الوحدة الأفريقية ينبغي له الاضطلاع بمهام صعبة، وأعمال جوهرية، تدحض ادعاء أنه متجر للكلام، أو منتجع لوزراء يعشقون السفر والترحال ولن يتأتى له ذلك إلا بإحداث عملية تغيير وتطوير جذرية للسلوكيات والممارسات، التي تخدم قضايا التعاون والتضامن، وتحقق أهداف دوله الأعضاء ومصالحها .

إن تحديد المشاكل،التي تواجه الاتحاد الأفريقي، وتنعكس تأثيراتها عليه، هو الخطوة الأولى نحو إصلاحه وتغييره وتطويره ومن ثم، فإن الاهتمام غالباً ما يتركز في قضايا القارة، كالوضع بدارفور، الذي أوْلاه الرئيس النيجيري اهتمامه، في قِمة يناير 2006، إذ أشار إلى أن الوضع الإنساني في الإقليم، ما زال يبعث على القلق، على الرغم من

جهود بعثة الاتحاد الأفريقي وطالب أطرافَ الأزمة بالتوصل إلى اتفاق، في أبوجا، حيث تدور مفاوضات السلام، برعاية أفريقية أمّا الرئيس السوداني، فوعد بحل أزمة الإقليم، في أقرب أجل وأشاد بالجهود الأفريقية والدولية، في إحلال السلام في أنحاء السودان .

وأثيرت في القِمة نفسها، التي تغيب عنها 14 رئيس دولة، عودة الاضطرابات والأزمة بين تشاد والسودان واختص رئيس مفوضية الاتحاد بحديثه الوضع في ساحل العاج، الذي بات مثيراً للقلق، بعد موجة التفاؤل، التي أثارها تعيين رئيس للوزراء، يحظى بالإجماع، وهو تشارلز كونان باني ودعا أوباسانجو إلى اتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع أعمال من شأنها زعزعة الاستقرار بين السودان وتشاد، اللذين يتبادلان الاتهامات بمبادرة كلّ منهما إلى اعتداءات على الدولة الأخرى .

وتعين على القادة الأفارقة كذلك، أن يتخذوا قراراً، في شأن مصير الرئيس التشادي السابق، حسين حبري، المقيم بالمنفى، في السنغال، الذي تطالب بلجيكا بتسلُّمه؛ لمحاكمته في قضايا، تتعلق بانتهاكات خْطِيرَة لحقوق الإنسان كما بحثوا حقوق الإنسان فى القارة، في ضوء تقرير للجنة حقوق الإنسان في الاتحاد، إذ أشار وزير خارجية جيبوتي، محمد علي يوسف، إلى أن كثيراً من الجدل، قد أثير بين العديد من

الدول، التي خرقت حقوق الإنسان؛ ما جعله يرتد إلى اللجنة، بسبب اتهامات بأن من وجهت إليهم التهم، ليست لديهم فرصة الدفاع عن أنفسهم وتواجه الاتحاد الأفريقي، وتؤثر في مدى فاعليته مشاكل شتى، يمكن حصرها فيما يلي:

1 -تنوَّع الصراعات الأفريقية وتعدُّدها:

تموج قارة أفريقيا بصراعات مسلحة، لا تزال تحصد وفقاً للأمين العام للأمم المتحدة أعداداً خيالية من الأفارقة، رجالاً ونساءاً وأطفالاً، وتعوق تنمية القارة برمّتها رغم أن تباشير السلام، وبشائر التقدم، بدأت تلوح في بعض البلدان، بما فيها بوروندي، وساحل العاج، والسودان؛ وستطال الصومال كما تحققت إنجازات مهمة في عملية السلام، في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإن كان هناك الكثير مما ينبغي عمله وهذه أمثلة مشجعة على إدارة الصراعات وحلها وكانت فيها القيادة الأفريقية العامل الحاسم غير أن القارة لا تزال تُفْجَع في ليبيريا، ومنطقتَي إيتوري وكيفوس المحاصرتَين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ارتكبت فظائع، أكدت أنه ليس لدى أفريقيا آليات لمنع نشوب الصراعات، أو فرض احترام مبادئ القانون الإنساني الدولي نعم يمكِن للمؤسسات الدولية أن تعيّن مبعوثين، وتحث على المفاوضات، وتنفق مليارات

الدولارات على بعثات حفظ السلام؛لكن ليس لذلك أن يخمد الصراعات، ما لم تتوافر الإرادة والقدرة السياسية داخل أفريقيا .

لذلك، يجب على الاتحاد الأفريقي العمل على وضع إستراتيجية متكاملة للتسويات السلمية وينبغي لقادة أفريقيا، أن يقتنعوا شبابها بأهمية الحفاظ على أرواح إخوانهم الأفارقة وسلامتهم ولا بدّ من اليقين، أنه لا بديل من السلام وهناك من الأفارقة مَن آمنوا بذلك، خاصة قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب ووسط أفريقيا، والهيئة الحكومية للتنمية.

2 -تعثُّر التحول الديمقراطي:

لن يكتب للسلام أن يدوم، ما لم يصحبه تحول ديمقراطي، والحكم الرشيد؛ فالبلدان الديمقراطية، لا تعلن عادة الحرب بعضها على البعض وكلّما ازداد عددها، ازدادت فرص تحقيق السلام الدائم وتعني الديمقراطية في ما تعني تناوب الحكم وما فتئت تتأكد، من وقت إلى آخر، وفي كلّ أنحاء العالم، جدوى التغيير السلمي في الحكم؛ فالديمقراطية نضال متواصل، لكنه نضال بالوسائل السلمية .

كثير من البلدان الأفريقية، تمهد للأخذ بالديمقراطية، المتعددة الأحزاب؛ بل إنها قد أخذت بها ولا تقتصر الديمقراطية على تنظيم الانتخابات فقط، وإنما تتجاوزه إلى احترام الجميع لسيادة القانون، بمن

فيهم الحكومة والحزب الحاكم وهي تقتضي مؤسسات قابلة للاستمرار، من أجْل تعزيز احترام جميع حقوق الإنسان الخاصة بشعوب أفريقيا كلّها، بما فيها الأقليات كما أنها تحتاج إلى اهتمام دائم، وفعال، يختصها به مجتمع مدني، يتّسم بالحيوية واليقظة ويجب أن تساير الديمقراطية كلّ عمل، يستهدف القضاء على الفقر،ويحقق التنمية؛ وما يعني الاستثمار بكثافة في التعليم وإنصاف المرأة، اللذين يشكلان أكثر إستراتيجيات التنمية فاعلية .

3 الهيكل المؤسسي للاتحاد الأفريقي:

هيكل الاتحاد الأفريقي هو إحدى مشاكله، إذ استلهم مؤسسوه هيكل الاتحاد الأوروبي؛ وشتان ما بين الاتحادَين! فأوروبا خطت خطوات طويلة، قبْل أن تحقق وحدتها؛ إضافة إلى الاقتصاديات المزدهرة لدولها والاقتصاديات القوية لبعض البلدان الأكثر تطوراً، مثل: ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا، ساعدتها على تفعيل الاقتصاديات للبلدان الأقل تطوراً وذلك ما تفتقر إليه أفريقيا؛ فمعظم بلدانها، لا يمكنها الاضطلاع بهذه المهمة .

ويسعى الهيكل المؤسسي للاتحاد الأفريقي إلى إنشاء المصرف المركزي الأفريقي، وبنك الاستثمار الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي

فهل يمكِن للدول الأفريقية المدينة، والهشة الاقتصادات، أن تنشئ هذه المؤسسات المالية!؟.

كما يعاني الاتحاد الأفريقي عجز دوله عن دفع حصصها المالية في ميزانيته فدوله الثلاث والخمسون، لم يَفِ منها بحصة العضوية سوى 16 دولة وناهزت المتأخرات 42 مليون دولار أمريكي وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية، قد عانت من مشكلة التمويل، على قِلة مؤسساتها، فماذا يفعل الاتحاد الأفريقي، الذي زاد من عدد مؤسساته! وهل يمكِنه أداء مهمته بكفاءة، في ظل عجز الكثير من دوله عن دفع حصص العضوية؟.

4 -تواضع الجهود في مجال تنشيط وتحسين الشروط والعلاقات التجارية فما برحت أفريقيا محتاجة إلى بناء اقتصاديات قادرة على المنافسة؛ وتعزيز التبادل التجاري، داخل أقاليمها، للتغلب على العراقيل، التي يشكلها حجم الأسواق؛ وزيادة قدرتها على المشاركة في المفاوضات التجارية العالمية .

5 -إحباط التحول الزراعي:

لابدّ من تحقيق تحول زراعي، من أجْل الخروج من نمط الأزمات الغذائية المتكررة والمجاعة في أثيوبيا وإريتريا، آذنت بحاجة أفريقيا

الملحّة إلى تطوير قدرتها على تغذية نفسها،وتحقيق ثورة خضراء ،تستدعي نهجاً جوهرياً،على جبهات متعددة، وبالاعتماد على التكنولوجيات الجديدة والراهنة؛ إضافة إلى الاعتماد على إدارة الأراضي والمياه إدارة واعية .

6 -تحدي الأمراض الصحية والاجتماعية:

ما زالت أفريقيا عرضة للعديد من الأمراض الصحية، كالإيدز والملاريا ، ومرض النوم، والسل الرئوي، وإدمان المخدرات؛ فضلاً عن الأمراض الاجتماعية، كالفقر، والبطالة، والجوع وفي هذا الصدد، أشار رئيس موزامبيق، شيسانو، قبْل القِمة وأثناءها، بمابوتو، عام 2003، إلى أنه سيتعين علينا نحن القادة أن نبذل قدراً أكبر من المجهودات، لمكافحة الإيدز ودحره إذ يتعين علينا أن نبدي قدراً كبيراً من الالتزام، ونضطلع بأعمال كبيرة، لمواجهة وباء، في إمكانه أن يفتك بشعوبنا، ويؤخرنا، سنوات عديدة، عن تحقيق التنمية إن أشد الأخطار، التي تواجه أفريقيا، حالياً، هو استشراء فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز، ولاسيما أنه يتفشى فى أوساط المرأة، عماد الأسرة الأفريقية، وعائلة القارة وحبل نجاتها .

لذلك، تُعَدّ مكافحة الإيدز أمراً حيوياً ولن يؤمل أيّ تقدّم في تحقيق أهداف النمو، للألفية الجديدة، ما لم تتم السيطرة على ذلك الفيروس ولا يمكن كبْحه إلا باستجابة كلّ قطاعات المجتمع استجابة منسقة، الحكومات، المدارس، الشارع، أماكن العبادة، الأسر، وفي أوساط ضحاياه أنفسهم كما انه يقتضي تسليط الأضواء عليه، لِتَجَنُّبه؛ فضلاً عن الإعلان عنه، للتصدي له .

7- التواني الدولي في دعم جهود التنمية الاقتصادية الأفريقية:

تمثل هذه العقبة واحدة من أبرز ما يواجه الاتحاد الأفريقي؛ إذ إن الدعم الخارجي، بمعناه الشامل، وليس الذي يتوقف عند تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة أو الذي يقتصر على الاعتمادات فقط، التي يبادر كثير من النخب الحاكمة إلى الاستئثار والتلاعب بها هو ما أعوز أفريقيا دوماً، بل هو الذي أدى إلى ذلك التراجع المطرد ولعل ما يتعين علي القادة الأفارقة فعله، لاستكمال اتحادهم ومدّه بأسباب الفاعلية والجدوى، أن يسعوا من أجْل إنشاء صندوق عالمي لتنمية أفريقيا، يكون محدد الأهداف والصلاحيات والموازنات والآليات، ويتسم بقدر كبير من الوضوح وليس هناك ما يمنع تأسيسه في إطار ما يعرف بالمشاركة الجديدة من أجْل تنمية أفريقيا؛ ويُكفل لجميع الأطراف المنتسبين إليه قدر

من المصالح المتبادلة ولعل ما تزخر به أفريقيا من موارد، هو خير مشجع لتلك الأطراف جميعها .

يعتزم الاتحاد الأفريقي إنشاء مؤسسات مالية ونقدية، كالمصرف المركزي الأفريقي؛ لكنه لم يوضح ماذا سيستودعه، قبْل أن تتخلص أفريقيا من ديونها، التي تفوق 340 مليار دولار فهل القارة السمراء قادرة على إنشاء تلك المؤسسات؟ وهل هي قادرة على الاستفادة الحقيقية منها، وتوظيفها التوظيف الملائم، فتكون مؤسسات نشطة وفعالة؟ أم أن الأمر، لا يعدو وضع تصورات، والركض وراء تطلعات، لا علاقة لها بالواقع الحي والملموس .

كذلك هو شأن أجهزة الاتحاد الرئيسية، كبرلمان عموم أفريقيا، ومجلس الأمن والسلم الأفريقي، ومحكمة العدل الأفريقية، ولجنة المندوبين الدائمين (السفراء)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فمن أين ستأتي الموارد، اللازمة للإنفاق على كلّ تلك الأجهزة؟ وإذا كانت منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، بمؤسساتها المحدودة، والمعدودة، قد ناءت بمشكلة التمويل؛ وإذا عجز كثير من دول الاتحاد الأفريقي عن دفع حصصها في ميزانيته؛ فأيّ مصير، ستنتهي إليه الأجهزة المُزْمَع تأسيسها تحت مظلة ذلك الاتحاد! ؟.

8 -استشراء الفساد في أفريقيا:

يكلف الفساد قارة أفريقيا 150 مليار دولار، كلّ عام إنه منتشر في كلّ مكان، وفي ثنايا الحياة الأفريقية؛ يعطل الاستثمارات، ويعرقل التنمية ومعظم الخسائر، تنزل بالفقراء، ولا سيما في أشد الدول الأفريقية فقراً واقترح الاتحاد الأفريقي جملة من الحلول للمشكلة، من بينها أن يصرح المسئولون عن ممتلكاتهم، قبْل أن يتسلموا مناصبهم وأن تتمتع السلطات بالقدرة القانونية على الكشف عن الحسابات المصرفية للمسئولين وتصادر ممتلكات من يثبت تورطهم في الفساد ويعكس ذلك الوعي المتزايد، بالأضرار الناجمة عن الفساد؛ ومحاولة القادة الأفارقة وضع قوانين، تتسم بالوضوح والمسئولية، من أجْل جذب استثمارات أجنبية إلى بلادهم.

وهناك العديد من الأشكاليات منها:-

1 -خصوصية التكامل السياسي والاقتصادي، في إطار الاتحاد الأفريقي لا تكاد أفريقيا تكوِّن اتحاداً سياسياً، ولا اقتصادياً، مؤثراً؛ لافتقادها القياداتَ، والمؤسساتِ، والظروف، والقدرات الملائمة فهناك العديد مِن المكاسبِ السياسيةِ والاقتصادية والاجتماعية، يمكِن أن تكون نتيجة

طبيعية لنجاح ذلك التكامل، سواء كان ذلك في صورة المواطنة الأفريقية المشتركة، والتكتل الاقتصادي المنيع، والديمقراطية القارية الواعدة.

إن تأسيس الاتحاد الأفريقي استثمار للجهود وتجارب الوحدة الأفريقية، التي اقترنت بترويج أنه هو القاعدة لكيانٍ أفريقي سياسي مشتركٍ؛ إضافة إلى كونه استجابة لرغبة عميقة، في المستويَين: الحكومي والشعبي، في كُلّ أجزاءِ أفريقيا، في التوحيدِ الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي وقد يكون تزايد المطالب الشعبية، مع توافر الإرادة السياسية لتعزيز الوحدةِ، هما العامل الأقوى في مساندةً الاتحاد وضمان نجاحه ولكن، يبدو أن للزعامات الأفريقية خصوصيتها، في مجال التعامل مع قضية التكامل السياسي والاقتصادي، في القارة السمراء.

2 -فاعلية قيادة الاتحاد الأفريقي

لا بدّ للمؤسسات الأفريقية، لاسيما الاتحاد الأفريقي، من قيادات مؤثرة وفعالة، خاصة في تلك المرحلة الفارقة، من تطور العمل والتعاون الأفريقي المشترك؛ وإلا فالاتحاد، لن يعدو كونه منظمة ذات طابع روتيني، في تشكيلها المؤسسي، وفي أدائها واستطراداً، فإن اختيار قيادتِه، سيراعي نوعيتها، وقدْرتها على إدارته إدارة فعالة.

3 –العُسْرَة

يسهم في إرهاق ميزانية الاتحاد الأفريقي تكاثر الأجهزة المنبثقة منه؛ وهي المشكلة عينها، التي طالما عانتها منظمة الوحدة الأفريقيةِ، حتى انتهت بها إلى الضعف، فالعجز عن الاضطلاع بمهامها القارية على الوجه الأفضل ويزيد ميزانية الاتحاد نزفاً تزايد مشاكل أفريقيا، التي غالباً ما حالت الإرادات السياسية دون مُعَالَجَتها.

4 -التقليد

أسِّس الاتحاد الأفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي؛ ولكن، هيهات هيهات أن يماثله! فأوروبا، حققت اتحادها بما أتاحه تقدُّمها وازدهارها الاقتصاديان وقد واكبت أطوار اندماجها، طوال العقود الماضية، تزايد أدائها الاقتصادي، ولم تستبقه ناهيك عن اقتصادات ناشطة وقوية، لبعض بلدانها، مثل: ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، التي كانت هي قاطرة القارة، ومكّنت من استيعاب الدول الأقل تقدماً، مثل: البرتغال وأسبانيا واليونان وأنَّى لأفريقيا مثل تلك البلدان القاطرة! وهي إن وجدت، فتأثيرها محدود أو معنوي أكثر من كونه اقتصادياً؛ كما هو حال جنوب أفريقيا ومصر ونيجيريا وهكذا، فإن الاتحاد الأفريقي الناشئ، لم يستطع، على بعض إنجازاته،تجاوز المشكلة التقليدية الأفريقية، المتمثلة

في أن القارة، لا تمتلك أدوات نموها، التي لا بدّ أن تأتيها من الخارج، علي هيئة مساعدات أو استثمارات، أو الكف عن نهبها وإخضاعها لقوانين التبادل الاقتصادي.

واستنساخ الاتحاد الأفريقي من الاتحاد الأوروبي، سيكون عسيراً؛ إذ إن الاتحاد الأصل، تمخضت عنه سنوات طويلة من التطور، مهدت للتوحد الاقتصادي؛ ثم أخذت في الاقتراب، تدريجاً، من التوحد السياسي ومن ثم، فإن المؤسسات، التي باتت تعمل في إطار الاتحاد، هي وليدة الحاجة المؤسسية والوظيفية إليها؛ فهي، إذاً، مكوناته الأساسية كما أن الوصول إلى مرحلة تأسيسه وتسييره، هو وليد الوفرة الاقتصادية، التي ينعم بها معظم دوله الأعضاء؛ ما ينعكس على ميزانيته وأدائه.

لقد بدأت أفريقيا بما انتهت إليه أوروبا،مغفلة مراحل التوحد: الاقتصادي والسياسي فأنشأت الاتحاد الأفريقي وسارعت في تأسيس العديد، من مؤسساته وأجهزته، ومنها: المفوضية، التي تمارس مهامها، منذ تأسيس الاتحاد؛ ومجلس السلم والأمن الأفريقي، الذي دخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وانتَخب أعضاءه الخمسة عشر المجلس التنفيذي، خلال دورته العادية، المنعقدة في أديس أبابا، يومَي 15 و16 مارس 2004؛ وبرلمان عموم أفريقيا، الذي انطلق في 18

مارس 2004،وانتُخِبَ رئيسه ونوابه الأربعة، واختيرت جمهورية جنوب أفريقيا مقراً له؛ ومحكمة العدل، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولئن بدا ذلك للبعض محموداً، إلا أن الخبرة التاريخية، في مجال التنظيم القاري الأفريقي؛ وكذلك الواقع السياسي الأفريقي المعاصر،في المجال عينه، يشيران إلى صعوبات جمة، تنتظر الاتحاد الأفريقي،ناجمة عن كثرة مؤسساته وأجهزته، التي سيتأثر عملها وأداؤها كثيراً بهذا الواقع الأفريقي.

5- تغليب الإرادات السياسية على الضرورات الاقتصادية:

استبقت قارة أفريقيا اتحادها بمحاولة تأسيس جماعة اقتصادية أفريقية، تتعامل مع القضايا والمشاكل الاقتصادية، التي طالما عانت منها القارة؛ على أساس أن حاضرها ومستقبلها، باتا مرهونَين بنجاحها الاقتصادي ولم يكن تأسيس الاتحاد الأفريقي إلا تجسيداً، وتغليباً، وتجديداً للمعايير السياسية، واستمراراً لتغييب الضرورات الاقتصادية والدليل على ذلك أن تأسيس الجماعة الآنفة، في ظل منظمة الوحدة الأفريقية، ووفقاً لاتفاقية أبوجا، عام 1991، لم يكن مرتجلاً؛ إنما حصيلة للعديد من الخطط والإستراتيجيات، التي وضعت في إطار المنظمة المذكورة؛ ومنها: خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا (1980 - 2000)؛

وإستراتيجية منروفيا، الخاصة بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية باتباع توجيهات وإجراءات الاكتفاء الذاتي، القومي، والجماعي، في مجال التنمية:الاجتماعية والاقتصادية، من أجْل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، في يوليه 1979؛ وتوصيات مجلس وزراء المنظمة، بشأن التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي في أفريقيا، عام 1976؛ ووثيقة مجلس وزراء المنظمة، وتقرير أمينها العام، بشأن التنمية والتكامل الاقتصادي في أفريقيا؛ وكذلك الإعلان الأفريقي للتعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي، مايو 1973 واستطراداً، فقد جاء تأسيس الجماعة الاقتصادية الأفريقية مدروساً، ونتيجة لخبرة تراكمية من المحاولة والخطأ، من أجْل التغلب على الانتكاسة الاقتصادية، التي تعانيها دول القارة ووضعت الأهداف والمؤسسات الملائمة لها نسبياً، ووضع إطار، مرحلي وزمني، لوضع اتفاقية الجماعة موضع التطبيق الفعلي وقد قطعت تلك الجماعة شوطاً فيما يتعلق بعملية التنفيذ، وربما لو استمرت قوة الدفع والرعاية والمتابعة الصادقة، لكان خيراً لها.

أمّا الاتحاد الأفريقي، فقد أشارت اتفاقية تأسيسه إلى الأخذ في الحسبان الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، والاقتناع بالحاجة إلى التعجيل بعملية تنفيذ تلك الاتفاقية؛ بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في أفريقيا؛ والتصدي بصورة أكثر فاعلية

للتحديات، التي تفرضها العولمة وجاء ضمن أهداف الاتحاد تنسيق السياسات وموائمتها، بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية؛ من أجْل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك نوعاً من إغفال الجماعة الاقتصادية الأفريقية، والسير في اتجاه مواز لاتجاهها، وهو ما يعبِّر عن الازدواج في التعامل مع القضية الاقتصادية الأفريقية؛ أو في اتجاه ناسخ للدور، الذي كان يُفْتَرَض أن تضطلع به الجماعة، ليس بكونها آلية للتعامل مع الشأن الاقتصادي الأفريقي فحسب؛ إنما بصفتها المظلة الاقتصادية وأداة التنسيق كذلك لعمل وأداء الجماعات الاقتصادية الفرعية، التي من المفترض أن تنتقل، وتنهض بمسائل التكامل الاقتصادي، في المستوى الجزئي، أيْ في مناطقها الإقليمية، إلى مستوى التكامل الاقتصادي، في المستوى الكلي القاري وتبعاً لذلك، يكون هناك تدرج في تناول القضايا والمشاكل الاقتصادية والتعامل معها، في أفريقياأمّا في الوقت الراهن، فهناك قدراً من عدم الوضوح، تسيطر عليه برمّته؛ وهو ما يعطي انطباعاً ظاهراً باستمرار تغليب المعايير السياسية، مقابل تغييب الضرورات الاقتصادية.

التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي

تواجه الاتحاد الأفريقي كمنظمة دولية إقليمية حديثة العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وخليط من تلك المشكلات والهدف من دراسة تلك التحديات التعرف على كل ما يهدد فعالية أداء الاتحاد ومؤسساته وتحقيق أهدافها والعمل على تفادى الآثار السلبية لها ونعرض لأهم صور التحديات التي تواجه الاتحاد بأبعادها المختلفة:

1- التحديات الهيكلية والمؤسسية

تواجه الاتحاد العديد من التحديات التي تحمل الصبغة الهيكلية والمؤسسية أول تلك التحديات وأكثرها تعقيداً هي كيفية تنظيم العلاقات مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية القائمة وتنسيقها فيما بينها ويتركز جوهر المشكلة ليس في تعدد تلك التجمعات بل في التباين الكبير بينها سواء في الأهداف أو مستويات التطور أو مراحل التكامل الاقتصادي وينتج عن تلك المشكلة تداخل عضوية أعضاء الاتحاد في العديد من المنظمات العالمية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية والمنظمة الفرانكفونية ومن المتعارف عليه أن كل منظمة دولية تفرض

التزامات على أعضائها مما يثير مسألة تعارض تلك الالتزامات مع التزامات الدول الأعضاء تجاه الاتحاد الأفريقي .

التحدي الثاني في هذا الإطار الذى يهدد صدق الاتحاد الأفريقي على المستوى المؤسسي هو قضية موقف رؤساء الدول والحكومات الذين وصلوا إلى السلطة بطرق تتعارض مع المادة 30 من قانون التأسيس للاتحاد ويوجد فريقان من قادة الاتحاد لهم آراء متباينة في هذا الإطار: الفريق الأول يرى أن وجودهم يعتبر من قبيل الأمر الواقع المستقر ومجرد إثارة هذا الموضوع سيؤدى بالضرورة إلى انقسام الاتحاد لوجود تكتلات ومصالح إقليمية في القارة في المقابل يؤكد قادة آخرون أن إرساء مبدأ حظر مشاركة القادة الذين وصلوا إلى السلطة بطرق غير دستورية يستدعى تطبيقه بدون أي استثناء لأن التهاون في ذلك يرسى سابقة خطيرة تضعف مصداقية الاتحاد خاصة في سنواته الأولى التي يريد من خلالها محو سنوات طويلة من التجاوزات السياسية الخطيرة التي كانت تجرى تحت سمع وبصر منظمة الوحدة الأفريقية .

2- التحديات الأمنية

تعتبر الصراعات المسلحة والحروب الأهلية هي الهاجس الأكبر الذي يؤرق القارة السوداء ويدفعها إلى التخلف في كافة نواحي التنمية

الوطنية والإقليمية ويرجع تفاقم هذه الظاهرة إلى العديد من العوامل المتشابكة من دكتاتورية معظم النظم الحاكمة وسوء توزيع الثروة بين الأقاليم في الدولة الواحدة وأسباب تتعلق بالاضطهاد وانتهاك حقوق الأقليات الدينية أو العرقية أو القبلية والتطهير العرقي والمذابح الجماعية والتخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدول القارة والتدخلات الخارجية لإزكاء الصراعات لتحقيق نفوذ سياسي واقتصادي ونزاعات الحدود إلى مساندة دول لمتمردين من دول مجاورة ونأسف لذكر حقيقة أن ميراث الاحتلال الذي خلفة الغرب قد أدى إلى تفشى جرائم ضد الإنسانية كالمذابح الجماعية والتطهير العرقي بيد أفارقة تتواري بجانبها الجرائم التي أرتكبها الاحتلال أدى ذلك إلى تعالى أصوات مغرضة بإعادة احتلال أفريقيا بدعوى إنقاذها من مواطنيها ومن النتائج المفزعة للحروب الأهلية والبينية في أفريقيا عدد هائل من الضحايا المدنين يحسب في العادة بالملايين ففي الكونغو الديمقراطية وحدها تعدى عدد ضحايا الحرب الأهلية فيها منذ عام 1998 الثلاثة ملايين قتيل من المدنيين مما يجعلها المنطقة التي شهدت أكثر ضحايا مدنيين منذ الحرب العالمية الثانية .

وتعدد صور النفوذ الخارجي في دول أفريقية بعينها مثل التدخل الفرنسي العسكري في ساحل العاج الذي أجج الحرب الأهلية منذ عام

2004 والتدخل البلجيكي في الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا والنفوذ البرتغالي في أنجولا ويمكن ملاحظة أن التدخلات الأجنبية في أي كيان سياسي أفريقي يفرز بؤراً عديدة للصراع مرشحة دائماً للتفجر وإن هدأت حدتها قليلاً لالتقاط الأنفاس.

وأدى الفشل الذريع لقوات الأمم المتحدة في الصومال إلى إحجام الأمم المتحدة عن التدخل العسكري لرفض الدول الكبرى إمدادها بالتمويل والعتاد والقوات الضرورية للتدخل في النزاعات المسلحة الأفريقية وظهرت دعوات عالمية وأفريقية لاقتصار عملية تسوية الصراعات الأفريقية على قوات أفريقية لحفظ السلام والحد من الاعتماد على قوات غير أفريقية وأدى هذا التوجه إلى اقتصار عمليات حفظ السلام في دارفور (السودان) على قوات تحت راية الاتحاد الأفريقي وإن كان التمويل والعتاد الرئيس تسهم فيه الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وقد طلبت الأمم المتحدة من الاتحاد الأفريقي إرسال 3320 مراقباً لمنع المذابح هناك يوجد منهم فعلياً في منتصف عام 2005 ما يزيد عن 1400 مراقب أفريقي ومن أمثلة المساعدات العسكرية الثنائية سحب ستة ملايين دولار من موازنة وزارة الدفاع الأمريكية وتخصيصها لقوات الاتحاد الأفريقي المرسلة لحفظ السلام إلى دارفور في السودان في 15 يوليو 2005 بقرار تنفيذي من الرئيس الأمريكي .

ومن الأمثلة الأخرى اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1547 الصادر في 11 يونية عام 2004 على هيئة من هيئات الاتحاد الأفريقي وهى الايجاد للتعامل مع أزمة دارفور بتشكيل لجنة منبثقة من الايجاد ترأسها كينيا ومهمتها التعامل مع الأطراف المباشرة للأزمة من مليشيات الجنجويد والتنظيمات العسكرية المعادية لها والحكومتين السودانية والتشادية بالإضافة إلى المشكلات الإنسانية والاجتماعية التي تخلفها هذه الأزمة من انتهاك لحقوق الإنسان والجرائم العنصرية والتهجير وسد الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

وبناء على ما سبق أقر الاتحاد الأفريقي إنشاء قوة عسكرية بدأت في العمل في 2010 أطلق عليها القوة الأفريقية ويعتقد أن القوة الأفريقية ستواجه مشكلات مالية ولوجستية خاصة بإدارة الأفراد المشكلة الأكبر تتركز حول توافر التمويل اللازم في ظل المشكلات الاقتصادية الخانقة التي تتعرض لها كافة الدول الأفريقية وعدم التأكد من استمرار تمويل الأطراف الدولية للقوات في حال عدم الالتزام بتوصياتها المشكلة الثانية تتعلق بالتباين الكبير في جيوش الدول الأفريقية في نظم ومستوى تقنية التسليح والمهارات العسكرية والمستوى المتدني للبنية الأساسية في الطرق والسكك الحديدية لنقل القوات المشكلة الثالثة تتركز في التباين

في مستويات الإرادة السياسية لزعماء القارة في التدخل عسكرياً وهو ما يرجع إلى وجود تحالفات ومصالح بين بعض القادة .

3- تحديات السياسات الدولية والإقليمية

أدت تداعيات سياسات القطب الواحد وممارسات العولمة إلى بناء واقع سياسي دولي يجب التعامل معه بنظرة براجماتية فوجود مخططات لدمج القارة في إطار عمليات وسياسات العولمة بدون مراعاة لخصوصيات القارة سيؤدى بالضرورة إلى إلحاق الضرر بالهياكل الإنتاجية لدول القارة واستنزاف اقتصادياتها بالإضافة إلى تهميشها سياسياً ومن الناحية السياسية ستؤدى سياسات القطب الواحد إلى احتواء أفريقيا وتسييرها سياسياً في ظل الفرقة السياسية بين دول القارة وعدم وجود موقف أفريقي موحد .

ولعل فشل دول أفريقيا في الاتفاق على موقف موحد في قضية شغل تسعة مقاعد دائمة منهم مقعدين لهما حق النقض في مجلس الأمن توطئة لإصلاح الأمم المتحدة قد ألقى بظلال قاتمة على جهود الاتحاد الأفريقي وأدى إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن توافق على زيادة الدول الدائمة العضوية بأكثر من خمسة أعضاء منهم ثلاثة لهم حق النقض ويعتبر اتفاق نيجيريا مع مجموعة الأربعة المكونة من

اليابان والهند والبرازيل وألمانيا الدول الأوفر فرصة للحصول على المقاعد الدائمة على بنود مجحفة بفرص أفريقيا في التمثيل المتوازن في مقابل دمجها في تكتلهم مؤشراً خطيراً على انقسام الجبهة الأفريقية التي شكلها الاتحاد الأفريقي وفاوض مجموعة الأربعة ونسق معها لاتخاذ موقف دولي موحد من عملية إصلاح الأمم المتحدة .

ويجب عدم إغفال دور الفاعلين الدوليين في سياق عملية توسيع عضوية مجلس الأمن حيث تضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في صالح اختيار مصر وجنوب أفريقيا للمقعدين السابق عرضهما على القارة وفي المقابل تعتمد نيجيريا على تعبئة الرأي العام الأفريقي على أن المقعدين يجب أن يكونا مخصصين لأفريقيا السوداء وتعتمد كذلك على ضعف الدور المصري الحالي وتأثيرها في الساحة السياسية الأفريقية مقارنة بالدور المحوري لمصر إبان عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات وقد أكد الاتحاد الأفريقي في اجتماع القمه في 16 سبتمبر عام 2005 على رفض التوجه النيجيري ورفض إعطاء أي تنازلات عن طلبه السابق بشغل تسعة مقاعد دائمة منهم مقعدين لهما حق النقض في مجلس الأمن .

- التحديات الاقتصادية

تعانى الاقتصاديات الأفريقية من مشكلات مزمنة منها تعدى النسبة الآمنة لديونها الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي والعجز في موازناتها والمستويات العالية من التضخم الهيكلي والنسب العالية من البطالة وتشوه الهياكل الإنتاجية لاقتصادياتها والنمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية وتدنى الناتج القومي الإجمالي إلى حد النمو السالب للعديد من الاقتصاديات الأفريقية وبشكل غالب تعتبر الدول الأفريقية اقتصاديات منتجة للمواد الأولية سواء التعدينية منها أو الزراعية ومن هذا المنطلق تبرز مشكلة تحكم الدول المستوردة في أسعار تلك المنتجات الأولية في الأسواق العالمية المتخصصة وقد عزى العديد من المحللين تلك المشكلات الاقتصادية الهيكلية إلى عوامل جغرافية واجتماعية وسياسية بالإضافة إلى ما سبق تتعرض تلك الأسواق لتقلبات حادة في أسعار تلك المنتجات مما يكون له تداعيات سلبية على النحو التالي:

1- عدم قدرة الدول الأفريقية على التنبؤ بإيراداتها من التصدير مما يؤثر سلباً على خطط التنمية الوطنية القصيرة والطويلة المدى .

2- حدوث أزمات اقتصادية خانقة وعدم القدرة على استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج الحيوية من الخارج لنقص العملات الصعبة .

3- في المتوسط تزيد أسعار المواد الأولية بدالة حسابية مقارنة بالسلع الصناعية المستوردة التي تزيد بدالة هندسية مما ينتج عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات وتراكم الديون الخارجية على الدول النامية بشكل عام والأفريقية بشكل خاص لأنها الأفقر والأقل قدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية .

4- تتحكم الدول الكبرى التي حولت استعمارها العسكري للدول الأكثر فقراً إلى استعمار اقتصادي في استغلال الثروات الوطنية الأفريقية عن طريق امتيازات للشركات المتعددة الجنسيات للدول الأم أو تكتل منها أو تتصارع فيما بينها للفوز بالغنيمة وكنتيجة مباشرة لهذا الاستغلال تعانى أفريقيا من تدنى التجارة البينية بين دولها وبلغ نصيبها في بدايات القرن الواحد والعشرون من إجمالي الناتج الصناعي العالمي وكذلك من التجارة الدولية 18% فقط وبلغ حجم تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر 15 بليون دولار بنسبة 4% من الإجمالي العالمي.

أدلى وزير التجارة الأمريكي بالتصريح التالي في سياق مؤتمر القمة الأفريقية والأمريكية الثالث الذي عقد في داكار عام 1995 أن الولايات المتحدة تركت أفريقيا فترة طويلة جداً لفرنسا لكنها من الآن فصاعداً ستبدى مقاومة كبيرة حيال شركاء القارة التقليديين لقد تركنا للأوروبيين

سوقاً محتملة يسكنها 700 مليون نسمة لفترة طويلة وإن السوق الأفريقية تزخر بفرص مماثلة لتلك التي كانت متوافرة في أمريكا اللاتينية قبل عشر سنوات وفى آسيا قبل 15 عاماً.

وقد قوت الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ صلاتها التجارية مع العديد من دول أفريقيا وعقدت اتفاقيات تجارية مع بعضها وفى طريقها لعقد اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من دول القارة ومنها مصر.

5- يؤدى ضعف العائد من الثروات الوطنية إلى حلقة مفرغة من التداعيات السلبية المتسلسلة من نقص الادخار إلى ضعف الاستثمار إلى الإنتاجية المتدنية مما أدي إلى تدهور نصيب القارة من الناتج الإجمالي العالمي .

6- يؤدى زيادة عرض العملات الوطنية وضعف الطلب عليها إلى ضعف وعدم استقرار قيمتها مما يؤدى في النهاية إلى أن أصبحت جميع العملات الأفريقية عملات غير قابلة للتداول الدولي ومن النواتج السلبية لذلك تسعير المنتجات الأفريقية بعملات أجنبية بالإضافة إلى تعويم العملات الوطنية وربطها بالعملات الأجنبية مما يؤدى في المدى الطويل إلى التبعية الاقتصادية .

7- معظم التبادل التجاري المحدود في حجمه ونطاقه بين دول الجوار الأفريقي يتم بصورة غير قانونية أو غير رسمية لعدة أسباب منها أن الاتفاقيات الرسمية لتقليل التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء في التكتلات الاقتصادية تفقد مغزاها لوجود مصروفات وضرائب غير رسمية يفرضها المسئولون وجنود الحدود ويمكن توضيح الصورة الواقعية للاقتصاديات الأفريقية من المؤشرات التالية:

1- تعتبر دول أفريقيا أسفل الصحراء الكبرى أفقر دول العالم حيث بلغ متوسط إجمالي الناتج المحلى في عام 2003 أقل من 300 مليار دولار أمريكي .

2- تحتل الدول الأفريقية في عام 2003 أكثر من ثلث قائمة الدول التي تعانى من معدلات تضخم تفوق نسبة ال10% وتحتل أنجولا رأس القائمة بمعدل تضخم قدرة 92% وفي عام 2000 وصل معدل التضخم في الكونغو الديمقراطية إلى نسبة غير مسبوقة وهى 516% .

3- الإنفاق الحكومي في دول أفريقيا الشمالية في عام 2003 لا يزيد عن 11% من إجمالي الناتج المحلى بينما تتراوح نفس النسبة في أوروبا وآسيا بين 55%-61% .

4- متوسط نسبة الديون الخارجية للدول الأفريقية أسفل الصحراء الكبرى في عام 2003 بلغت 58% من إجمالي الناتج المحلى بينما النسبة في الاقتصاديات متوسطة الدخل لا تزيد عن 9% .

5- في عام 2003 عانت معظم موازين المدفوعات الأفريقية من عجز ما بين المتوسط والكبير بسبب ضعف هياكلها الإنتاجية وعدم قدرتها على سد الاحتياجات المحلية بالإضافة إلى ضعف قدراتها التصديرية للأسواق الخارجية ويتيح التكامل الاقتصادي الأفريقي وتوحده فرصة لدول القارة للهروب من النفق المظلم الذي يميز الاقتصاديات الأفريقية والحصول على مزايا اقتصادية عديدة منها الضغط للحصول على شروط تجارية أفضل في إطار المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية وكذلك مع المانحين للمعونة بالإضافة إلى تكوين تكتل اقتصادي له ثقل على المستوى الدولي .

أثرت الظروف الاقتصادية السالف ذكرها على قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الوفاء بالتزاماتها في موازنة الاتحاد وبالتالي يؤثر ذلك سلباً على نطاق وفعالية أنشطة الاتحاد فقد قدر الاتحاد الحاجة إلى 200 مليون دولار لتمويل برنامج النيباد لكن تم خفضه إلى 30 مليون دولار فقط وموازنة الاتحاد الأفريقي حتى بداية عام 2005 محدودة ولا

تتماشى مع الطموحات والأهداف العريضة للاتحاد حيث لا تتعدى 43 مليون دولار أمريكي لم تدفع الدول الأعضاء منها سوى 27 مليوناً ورغم ذلك وافق وزراء خارجية الدول الأعضاء في ديسمبر عام 2004 على زيادة موازنة الاتحاد أربعة أمثال لتصبح 158 مليونا منها 63 مليوناً كحصص ملزمة و95 مليون مساهمات تطوعية.

التحديات الاجتماعية والإنسانية

تعانى قارة أفريقيا من مشكلات اجتماعية وإنسانية تؤدى إلى معاناة سكانها وإهدار حقوقهم الإنسانية وآدميتهم ويربو عدد سكان القارة السمراء على 700 مليون نسمة يشكلون ما يقرب من خمسة آلاف شعب وقبيلة وعرق متعدد اللغات والديانات والثقافات ويمكن تلخيص التحديات الإنسانية والاجتماعية التي تقابل الشعوب الأفريقية فيما يلي:

أولا: تعتبر مشكلة اللاجئين من المشكلات الكبيرة والمعقدة وتعتبر نتاج مباشر للأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية في أفريقيا ونجد 6 دول أفريقية في قائمة أكبر 10 دول على مستوى العالم مصدرة للاجئين وهى كالتالي: سيراليون 440 ألف الصومال 415 ألف السودان 374 ألف إريتريا 320 ألف بوروندي 300 ألف وأنجولا 255 ألف ولا تقتصر مشكلة اللاجئين على إعادة التوطن في دول أخري

فقط بل تفرز مشكلات قد تكون أخطر وتؤثر على استقرار دول ومناطق في القارة الأفريقية بالإضافة إلى إضعاف الدول ككيانات سياسية قادرة على التماسك والاستمرار .

ومن أكبر تلك المشكلات عدم الاستقرار السياسي والأمني للدول المتلقية وبينها وبين الدول الطاردة الذي ينتج عن اللجوء إلى دول مجاورة ولعل عدم الاستقرار والحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية ناتج في المقام الأول عن هجرة مئات الآلاف من رواندا وبوروندي والصراعات الخارجية بين السودان وأوغندا والحرب الأهلية بهما تعتبر نتيجة مباشرة لاستضافة كل منهما للاجئين ومتمردين من الدولة الأخرى جيش الرب وجيش تحرير السودان قبل الاعتراف الرسمي به داخل أراضيهما ويعتبر واحد من كل خمسين يعيشون في القارة من النازحين لأسباب أمنية أو اقتصادية أو من اللاجئين سياسياً .

ثانيا: من المشكلات المزمنة في أفريقيا مشكلة الفقر الذي يصل درجته في العديد من الدول الأفريقية إلى أدنى مستوياته عالمياً حيث تحتل دول أفريقيا معظم مراتب أفقر 10 دول عالمياً ومن المفارقات المذهلة أن أفريقيا تعتبر من أغنى قارات العالم بالموارد الطبيعية بينما نجد أن أكبر نسبة من الفقر المدقع والمجاعات بها مما يشير إلى أن سوء استغلال

الموارد والصراعات العسكرية والفساد الهيكلي والظروف الاجتماعية المتردية من جهل وأمراض متوطنة ووبائية تتفاعل مجتمعة لينتج عنه الواقع الاجتماعي الحالي (41 مليون أفريقي أصيبوا بوباء الايدز توفى منهم أكثر من 15 مليوناً) ويمكن اقتباس مثال صارخ وهو أنجولا التي تنتج بترول سنوياً يفوق إنتاج الكويت من البترول بالإضافة إلى إنتاج بعض المعادن النفيسة مثل الماس بينما يعانى فيها أربعة ملايين شخص من المجاعة.

وذكرت هيئة الإذاعة البريطانية نقلاً عن تقارير رسمية من هيئات الإغاثة البريطانية في نوفمبر عام 2005 أن أكثر من 200 ألف طفل من دولة النيجر وحدها يعتمدون بصفة كاملة على معونات دولية أي أن النقص أو انقطاع تلك المعونات قد يؤدى إلى كارثة إنسانية في تلك الدولة ومثيلاتها العديدة في أفريقيا دعت كل تلك الحقائق المؤلمة إلى أن يذكر تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا أن أفريقيا تعتبر ندبة في ضمير العالم .

تحديات أخرى تواجه الاتحاد الأفريقي

تهدِّد استمرار الاتحاد الأفريقي ونجاحه مشاكل عديدة؛ أبرزها النزاعات الداخلية، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم فاعلية التضامن الأفريقي.

1. تحديات التحول : التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، مهما تأخر، لن يستغرق كثيراً من الوقت ولكن انطلاق مسيرة الاتحاد، قد يستغرق سنوات طوالاً؛ خاصة إذا ما ارتبط ذلك بأمور اقتصادية ومالية، لا سيما أن 80% من إجمالي ميزانية منظمة الوحدة الأفريقية، كانت تُخصص للمرتبات والبدلات.

ولا ريب أن مجمل التوصيات، الرامية إلى تفعيل الوحدة الأفريقية، سيظل، في المدى القريب، موضع خلافات كثيرة، وعميقة؛ إضافة إلى المعضلات التي تواجه القارة؛ وأبرزها الفقر، وعدم الديمقراطية، وعدم مراعاة حقوق الإنسان؛ فضلاً عن الأمراض، وفي مقدمتها الإيدز.

2. التحديات: الاقتصادية والسياسية

أ. التحديات الاقتصادية

(1) إن ما تحتاج إليه القارة في المقام الأول، هو حل مشاكلها الاقتصادية حيث تتوافر للقارة ثروات وخيرات زاخرة، تعينها على التكامل الاقتصادي؛ لكنها غير مستغلة وأصبحت الدول الأفريقية عاجزة عن التعاون على اقتصاد متين، يدعم العلاقات والروابط الاقتصادية بينها، قبل العلاقات السياسية.

كما أن التبعية الاقتصادية، والتبادل التجاري مع دول أوروبا، خاصة تلك التي كانت تستعمر دول أفريقيا، يفرضان أنفسهما فرضاً حاداً على اقتصاديات الدول الأفريقية كما أن من المشاكل، التي عانتها منظمة الوحدة الأفريقية، وسيعانيها الاتحاد الأفريقي، المشكلة المالية، الناجمة عن عدم دفع العديد من الدول اشتراكات العضوية وهذه المشكلة وحدها، تعرقل، بطبيعة الحال، نشاط عمل الاتحاد، لاحقاً فتوافر السيولة أو نقصها، يشير إلى إمكانية تطور الاتحاد الأفريقي، من جماعة، تضم حكومات منفردة؛ إلى هيئة، تتمتع بسلطة تنفيذية، كالتي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي. وكذلك ستؤثر قِلة الموارد المالية في أحد أهداف الاتحاد الجديد، وهو إنشاء البنك المركزي الأفريقي.

تسعى القارة، إذاً، إلى تهيئة الظروف الملائمة، التي تمكّنها من الإسهام في الاقتصاد العالمي، وتعزيز التنمية، وتكامل الاقتصاديات الأفريقية،

والتعجيل بتنمية القارة ولقد اعتمدت الدول خطة تنمية اقتصادية، هي حصيلة دمج خطتَين معاً: الأولى: تُسمى: أميجا قدمتها السنغال والثانية: تُسمى: نهضة أفريقيا خلال الألفية وقدمتها جنوب أفريقيا.

وقد وُحِّدَت الخطتان في صيغة واحدة، تضمنت فاعلية الاتحاد واستمراره في أداء دوره وقضت بتقديم معونات مكثفة، لإعادة البناء والتنمية بطريقة، تضمن التخلص من العوائق، التي تُعوق استمرار الاتحاد؛ وتشبه، إلى حدّ ما، خطة مارشال، بعد الحرب العالمية الثانية.

(2) أجهزة الاتحاد الأفريقي والتعجيل بإنشاء مناطق التجارة الحرة

حركة التجارة بين الدول الأفريقية، لا تكاد تذكر ومن ثم، فإن إنشاء مناطق التجارة في التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة، سيكون أثره محدوداً جداً واستطراداً، فإن أجهزة الاتحاد الأفريقي، المتمثلة في لجنة التجارة،ولجنة الشئون: النقدية والمالية، لا بدّ أن تتولى التخطيط لإنشاء منطقة التجارة الحرة فتضع أولى اللجنتَين خططاً زمنية، لاستكمال إنشاء مناطق التجارة الحرة بين الجماعات، من الدول الأعضاء في التكتلات الإقليمية أمّا الثانية، فتهتم بتحديد الأعباء، التي سوف تتحملها حكومات الدول الأعضاء، والمتمثلة في خفض الموارد السيادية أمّا صندوق النقد الأفريقي، فهو الجهة، التي تنهض بتعويض تلك الدول أضف إلى ذلك أن

تحقيق منطقة التجارة الحرة الأفريقية، من شأنه أن يسهم في تكامل الأسواق الأفريقية كما أن توفير قاعدة من المعلومات عن الطلب الأفريقي، بواسطة أجهزة الاتحاد الأفريقي، من شأنه فتح مجالات التصدير أمام المصدرين الأفارقة ولهذا، فإن الأمر المطروح أمام أجهزة الاتحاد،هو التعجيل بإنشاء مناطق التجارة الحرة، داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ تمهيداً لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية.

ب. التحديات السياسية

(1) إن مدى نجاح الاتحاد الأفريقي رهن بوحدة دوله وتضامنها النوعي وإيجاد توازن فيما بينها وأهم النقاط، التي يجب السعي إلى تحقيقها، هي القضاء على الأزمات الداخلية، والخلافات، والحروب، التي تسود علاقات دول بالاتحاد، مثل: أنجولا، الصحراء الغربية، سيراليون، بوروندي، السودان ولاشك أن معالجة هذه الموضوعات، سيثبت مدى فاعلية الاتحاد ومقدرته على الصمود.

(2) تكتنف الريبة السياسة الخارجية للاتحاد الأفريقي، وعلاقات أعضائه بالنظام العالمي، في ظل تذبذبها في اختيار كلّ منها حليفها الإستراتيجي؛ ومحاولات بعضها تسخير سياسات الاتحاد لمصالحها زدْ على ذلك، أن الدول الاستعمارية السابقة، تحاول المحافظة على علاقات جيدة بالقارة

بينما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد موطء قدم في أفريقيا، على حساب بريطانيا وفرنسا.

(3) تحقيق الديمقراطية والوضوح، أهم التحديات السياسية للاتحاد الأفريقي، الذي يسعى إلى تكوين نظام ديمقراطي فعال، يعتمد على مؤسساته، التي أضيفت إلى هيكله التنظيمي، مثل برلمان عموم أفريقيا، ومحكمة العدل الأفريقية؛ وهو ما يستوجب وجود أنظمة أفريقية ديمقراطية، أصلاً، تحترم المبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان.